

إسرائيل وتحقيق الجناية الدولية بجرائم الحرب في فلسطين

إبراهيم عبد الكريم

مقدمة..

قررت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي (International Criminal Court - ICC)، (يوم الجمعة ٢٠٢١/٢/٥)، بسط ولايتها القضائية الإقليمية على المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أي -ضمناً- السماح للمدعية العامة للمحكمة بفتح تحقيق ضدّ جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في هذه المناطق.. وفي بيان صدر عن المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا (الأربعاء ٢٠٢١/٣/٣) أعلنت عن قرار فتح تحقيق رسمي بتلك الجرائم.



وفي الحاليتين، قوبل موقف المحكمة برفض إسرائيلي رسمي، وبإجراءات وترتيبات متعددة، وأثار نقمة عارمة الأوساط السياسية والعسكرية والبحثية والإعلامية، في مسعى واضح لنزع الشرعية عن هذه المحكمة، ومن ثمّ إسقاط قرارها..

(*) باحث فلسطيني (في سوريا) متخصص بالشؤون الإسرائيلية وقضية فلسطين.

.. تُعنى هذه الدراسة بعرض موثق للسياق العام للحدث، بشقيّه ومساره، وتحديد مضامينه ورصد أبرز الردود والتعليقات الإسرائيلية عليه.. مع ملاحظة أنه سيتم فيها اعتماد مصادر عبرية، لضرورة البحث، الأمر الذي يستوجب الانتباه للمفاهيم والدعاوى الإسرائيلية التي تنطوي على قدر كبير من الأضاليل والتطاول على المحكمة، ومحاولات تزييف الحقائق التاريخية والراهنة.

في الطريق إلى الحدث

من المعروف أن المحكمة الجنائية الدولية (ICC) تأسست سنة ٢٠٠٢ كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء، وأنها تعمل حسب "مبدأ التكامل" (Complementarity)، أي إكمال الأجهزة القضائية الموجودة، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها ما لم تبد المحاكم المحلية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق بتلك القضايا، فهي بذلك تمثل المآل الأخير، حيث تتجه المسؤولية الأولية إلى الدول نفسها.. وتقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد ١/٧/٢٠٠٢، تاريخ إنشائها، عندما دخل "قانون روما" (Rome Statute) المؤسس أو المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ^(١).

.. على هذه الخلفية، بعد قبول انضمام الفلسطينيين للمحكمة رسمياً في مطلع نيسان/أبريل عام ٢٠١٥، توجهوا إليها بطلب التحقيق في ممارسات الاحتلال، وبدأت المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بإجراء تحقيق أولي، شمل العدوان الصهيوني على قطاع غزة (المسمى: عملية "تسوك إيتان = الجرف الصامد" من ٧/٧ - ٢٦/٨/٢٠١٤). وأعلنت المحكمة أن تحقيقها في السلوك الإسرائيلي إزاء الفلسطينيين كان "مستقلاً، وشاملاً وموضوعياً"، ورأت أن هناك أساساً منطقياً للتصديق بأنه يتم أو تم تنفيذ جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية).. وتقدمت المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا (Fatou Bensouda) بطلب اتخاذ قرار حول الصلاحيات القضائية للمحكمة للتحقيق في جرائم من هذا النوع بالمناطق المحددة.. وبعد تحريات مستفيضة، أصدرت بنسودا، في ٢٠/١٢/٢٠١٩، بياناً جاء فيه: "بعد تقييم شامل ومستقل وموضوعي لجميع المعلومات الموثوقة المتاحة لدى مكتبي، اختُتمت الدراسة الأولية للحالة في فلسطين، وقد تقرر أن جميع المعايير القانونية التي يقتضيها نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استوفيت.. وأنا مقتنعة بأن هناك أساساً معقولاً للشروع في إجراء تحقيق في الحالة في فلسطين، عملاً بالمادة ١/٥٣ من النظام الأساسي. وإيجازاً، فأني مقتنعة بما هو آت: (أ) ارتكبت جرائم حرب أو تُرتكب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية،

وقطاع غزة؛ (ب) الدعاوى التي قد تنشأ عن الحالة ستكون مقبولة؛ (ج) عدم وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن إجراء تحقيق لن يخدم مصالح العدالة.. " (٢). ومع أن القرار حول فتح تحقيق ضد إسرائيل ظل مطروحاً على جدول أعمال المحكمة بعد ذلك، منذ نهاية عام ٢٠١٩، إلا أن بنسودا طلبت رأي المحكمة بشأن صلاحياتها بالتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية.. وبالمقابل، ظلت تثار قضيتان رئيستان هما؛ صلاحية هذه المحكمة في المناطق الفلسطينية، ومكانة فلسطين القانونية، استناداً إلى الحثيات والأدلة بشأن صحتها.

قرار ولاية المحكمة قضائياً على فلسطين

في ختام عملية بحث مديدة نسبياً، حسمت المحكمة الجنائية الدولية موقفها القانوني، بإعلان ولايتها القضائية على فلسطين، حيث أفاد بيان صحفي صادر عنها، في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١، أن الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة أصدرت قرارها بشأن طلب المدعية العامة المتعلق بالولاية القضائية الإقليمية على فلسطين (ICC-CPI-202100205-PR1566).. وجاء في القرار: " وجدت الدائرة أنه بصرف النظر عن وضع فلسطين بموجب القانون الدولي العام، فإن انضمام فلسطين إلى النظام الأساسي اتبع الإجراءات الصحيحة والعادية. ووجدت الأغلبية (قاضيان من أصل ثلاثة) المؤلفة من القاضية رين أديليد صوفي ألابيني غانسو (Reine Adélaïde Sophie Alapini-Gansou) من جمهورية بنين والقاضي مارك بيرين دي بريشامبو (Marc Perrin de Brichambaut) من فرنسا، أن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة في فلسطين يمتد إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وهي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية ". بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدائرة، بالأغلبية، أن الحجج المتعلقة باتفاقيات أوسلو، وبنودها التي تحد من نطاق الولاية القضائية الفلسطينية، ليست ذات صلة بحل قضية الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين.. وقد ذيل القاضي مارك بيرين دي بريشامبو رأياً منفصلاً جزئياً حول الأسباب التي تجعل المادة ١٩-٣ من النظام الأساسي قابلة للتطبيق في الوضع الراهن. بينما أضاف القاضي بيتر كوفاتش (Péter Kovacs) من المجر رأياً مخالفاً جزئياً، لم يوافق فيه على حقيقة أن فلسطين تعد " الدولة التي وقع السلوك المعني على أراضيها " لأغراض المادة ١٢-٢ (أ) من النظام الأساسي، وأن الاختصاص الإقليمي للمحكمة في الحالة في فلسطين يمتد - بطريقة شبه تلقائية ودون أي قيود - إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وهي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (٣)..

ولدى صدور القرار، قالت المدعية العامة للمحكمة بنسودا إن مكتبها يدرسه

وسيحدد ما يجب فعله بعد ذلك " مسترشداً بدقة بتفويضه المستقل والمحايد " لمحاكمة جرائم الحرب والفظائع عندما تكون الدول غير قادرة أو غير مستعدة للقيام بذلك بنفسها^(٤).

الموقف الإسرائيلي الرسمي من قرار الولاية.. ورد المحكمة

تدرك الأوساط الإسرائيلية أن " معاهدة روما " هي معاهدة دولية تحدّد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لإجراء التحقيقات، وتم التوقيع عليها من قبل ١٣٨ دولة، وتتناول بشكل رئيس جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الأخرى. كما تدرك أن " القرار الولاية لتلك المحكمة يزيل جميع الحواجز القانونية التي واجهتها في السابق للتحقيق في القضايا التي حدثت في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ " ^(٥).. لهذا، في سياق التصلب الإسرائيلي حيال توجهات المحكمة في الشأن الفلسطيني، رفضت إسرائيل قرار ولاية المحكمة القضائية على تلك المناطق، واعتمدت ذرائع وحججاً واهية في هذا المنحى.

فقد نشر " المجلس الوزاري المصغّر (الكابينيت السياسي والأمني) " الإسرائيلي بياناً، تضمن مغالطات مفاهيمية وقيمية وقانونية، رفض فيه رفضاً قاطعاً قرار ولاية المحكمة ووصفه بأنه " مشين " وأنه تحدث عن " ارتكاب جرائم حرب كاذبة ". وجاء فيه: " يجزم الكابينيت بأن المحكمة لا تملك الصلاحية لاعتماد مثل هذا القرار، وإسرائيل ليست عضواً في المحكمة، والسلطة الفلسطينية لا تتمتع بمكانة دولة.. وقرار القضاة يكشف عن كون المحكمة هيئة مُسيّسة تقف في صف واحد مع منظمات دولية تعمل بناءً على دوافع معادية للسامية " ^(٦).

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في مقدمة المسؤولين الإسرائيليين الذين هاجموا بأعنف العبارات قرار المحكمة، وعقّب عليه مستخدماً أوصافاً زائفة، قائلاً: " أثبتت المحكمة اليوم مجدداً أنها هيئة سياسية وليست مؤسسة قضائية، وتتجاهل المحكمة جرائم الحرب الحقيقية، وتتعبق بدلاً من ذلك دولة إسرائيل، ذات النظام الديمقراطي وسيادة القانون وليست عضواً في المحكمة " ^(٧).. وجاء في بيان لنتنياهو: " أعدكم بأننا سنقف متّحدين، ندافع عن جنودنا الذين يحموننا، وندافع عن وطننا بكل قوتنا، ولن نستسلم أبداً لهذا الظلم الصارخ ". وأضاف: " عندما تحقق المحكمة في لاهاي مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب كاذبة تماماً، فإن ذلك يُعدّ معاداة للسامية واضحة " ^(٨)، على حد وصفه.

ونشرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً ذكرت فيه أن " إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، ولم توافق على سلطتها، وأن الدول ذات السيادة يمكنها فقط تفويض السلطة للمحكمة، وأنه لا توجد دولة فلسطينية ". وتضمن بيان

الوزارة ادعاءات نمطية في الخطاب الصهيوني، بأن "دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية ملتزمة بسيادة القانون والعدالة الدولية، وسوف تتخذ جميع الخطوات اللازمة لحماية مواطنيها وجنودها من هذا القرار الخاطيء". .. وزعم وزير الخارجية غابي أشكنازي أن "قرار المحكمة يشوه القانون الدولي ويجعل هذه المؤسسة أداة خدمة سياسية في أيدي الدعاية المعادية لإسرائيل، ويمنح جائزة للإرهاب الفلسطيني ورفض السلطة الفلسطينية العودة للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ويسهم في الاستقطاب بين الطرفين" (٩).

ووجه وزير الحرب بيني غانتس رسالة إلى رئيس الأركان أفيف كوخافي ومدير عام وزارة الدفاع وكبار المسؤولين الأمنيين في إسرائيل، جاء فيها: "سيعمل جهاز الأمن، مع الهيئات الأخرى في إسرائيل، بحزم، على منع إلحاق الأذى بقادة الجيش الإسرائيلي وجنوده وبأعضاء جهاز الأمن بأكمله". .. وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "إن الجيش يدعم بالكامل جميع العاملين فيه، النظاميين والاحتياط، الذين يعملون بتفانٍ للدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها، وهو على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة لجنوده وقادته، كما هو مطلوب" (١٠).

.. رداً على المزاعم الإسرائيلية، نشرت الجنايات الدولية وثيقة (الاثنين ١٥/٢/٢٠٢١) بخصوص قرارها بولايتها القضائية على فلسطين، أكدت فيها أن "المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة، وهي مهمة لضمان المسؤولية عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي". .. وأوضحت أن "القرار لا يتعلق بوضع فلسطين كدولة، لأن المحكمة ليست مخولة لاتخاذ مثل هذه القرارات، فالحكم يتعلق فقط بالسلطة الإقليمية لإجراء التحقيق". .. وذكرت الوثيقة أن "قرار فتح تحقيق في الوضع في فلسطين من عدمه هو من اختصاص المحكمة". .. وحول مسألة الاختصاص القضائي على البلدان غير الموقعة على معاهدة روما جاء في الوثيقة: "يمكن للمحكمة أن تستجوب وتحاكم الأشخاص، وليس الدول، علاوة على ذلك، إن البلدان غير الأعضاء في معاهدة روما ليس لديها أي التزام تجاه المحكمة" (١١).

إجراءات وترتيبات إسرائيلية بشأن قرار الولاية

في أعقاب قرار ولاية المحكمة على فلسطين، دخلت المنظومة السياسية -الأمنية - القانونية الإسرائيلية إلى حالة عالية من التحفز، وعمدت إلى مواجهة قرار المحكمة بإجراءات وترتيبات خاصة.. فدعت عضو الكنيست ميخال كوتلر- وينش (من حزب "كحول لفان=أزرق أبيض" التي عينها رئيس الكنيست ياريف ليفين منسقة لأعمال الكنيست أمام محكمة لاهاي) إلى تغيير هذا القرار، وطالبت دول العالم والأمناء على القانون الدولي وحقوق الإنسان بفضح ما أسمته "ازدواجية المعايير"،

وشددت على أن "تنهض إسرائيل من على مقاعد المتفرجين لتشارك في الساحة الدولية، فتسييس هذه المحكمة يضرّ بمن تحتاجه حقاً للمساعدة، من جميع أنحاء العالم، ولا سيما بشأن تمويلها" (١٢).. وإثر مشاورات جرت بين وزارات القضاء والخارجية والحرب والجيش الإسرائيلي تقرر "إبقاء جهاز الأمن خارج الصورة"، والمقصود هو إدارة معركة سياسية، دبلوماسية -قانونية ضد القرار، مع "نشر مظلة حماية" فوق محافل الأمن المختلفة التي كانت مشاركة في النشاطات في المناطق (١٣).. وأصدر أفياحي مندلبليت المستشار القانوني للحكومة، الذي هو المدعي العام الإسرائيلي، رأياً يستند إلى اتفاقيات أوسلو، وذكر أن الفلسطينيين، في مناشدتهم للمحكمة، يسعون لكسر الإطار المتفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين، ويدفعون المحكمة للبت بالمسائل السياسية التي ينبغي توضيحها في المفاوضات وليس في الإجراءات الجنائية، وهذا ليس هو الغرض من المحكمة" (١٤).. وعينّ الجيش الإسرائيلي اللواء إيتاي فيروف لتنسيق جميع جوانب المعركة القانونية حيال المحكمة. وفيروف هو المسؤول عن الكليات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، ويشرف أيضاً على جميع التحقيقات العملياتية في الجيش، وتم تحت قيادته تشكيل فريق برئاسة رجل متخصص في القانون الدولي، من المقرر أن يكون مستعداً للتعامل مع قرار المحكمة" (١٥).. وحسب الخبير الأمني يوآف ليمور؛ هناك قائمة تضم بضع مئات من ذوي المناصب الذين قد يكونون موضع التحقيق، تشمل؛ القيادة السياسية (لأن ليس لرؤساء الدول وللوزراء أي حصانة من تقديمهم للمحاكمة)، ورؤساء جهاز الأمن وقادة كثيرين في الجيش الإسرائيلي، ممن شاركوا في حملة "الجرف الصامد" (العدوان على غزة) في ٢٠١٤، وفي أحداث كانت قرب جدار قطاع غزة منذ آذار ٢٠١٨. ولم تُنشر هذه القائمة خوفاً من أن يجعل النشر الأسماء فيها مشبوهين محتملين (١٦)..

هجوم إسرائيلي على المحكمة.. وقراءات متباينة لقرار الولاية

ظهرت مواقف وتصريحات متشددة في أوساط إسرائيلية متعددة بدت متقاربة بمضامينها، من حيث التشهير بالمحكمة وبرئيستها بنسودا.. فقد زعمت إسرائيل أن قرار المحكمة الخاص بها خاطئ، ويعتمد بشكل أساسي على الحجج السياسية وليس القانونية، وأنه يخرج عن صلاحيات المحكمة" (١٧).. ومن الاتهامات التي نُشرت؛ كتب آلان بيكر (مدير معهد الدبلوماسية العامة في مركز القدس للشؤون العامة والدولة، والمستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية): "إن المحكمة، التي من المفترض أن تكون هيئة قانونية غير سياسية ومجردة من الضغط والتأثير السياسي، سمحت لنفسها بأن تصبح بقرارها هيئة أخرى معادية لإسرائيل ومتاحة

لمن يسعون للطعن في شرعية دولة إسرائيل، وإن القرار لا يقوض فقط نزاهة المحكمة ومصداقيتها، بل له أيضاً القدرة على تقويض وإحباط العملية السياسية في الشرق الأوسط^(١٨). وادعى البروفيسور إيتان جلبوع (خبير في العلاقات الدولية وباحث في مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية بجامعة بار إيلان) أن المدعية العامة بنسودا " لم تأت بيد نظيفة للقضية، فقد شغلت منصب وزيرة العدل في غامبيا واستجابت لنظام ديكتاتوري انتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي.. وبينما تتطلب قواعد المحكمة أن يتصرف الادعاء بشكل موضوعي وأخلاقي، فقد خالفت بنسودا هذه القواعد، ولم تتخذ المحكمة بحقها أي عقوبات تأديبية " (١٩).

وأوضح البروفيسور يوفال شاني (أستاذ القانون بالجامعة العبرية ونائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية) أن إسرائيل " قامت بنشاطات وراء الكواليس لتشجيع الدول والأكاديميين على تقديم المرافعات أو الآراء إلى المحكمة ". وبتقديره، من الأمور التي قد تمنع توجيه لائحة اتهام ضد إسرائيل " مبدأ التكامل " الذي تعمل بموجبه الجنايات الدولية، بأنها ستمتنع عن التدخل في القضايا التي تحقق فيها الدولة المعنية نفسها بنشاط في القضايا، ويجب أن تتأكد المحكمة في كل قضية عما إذا كان قد تم إجراء تحقيق داخل الدولة^(٢٠).

وأشارت باحثة في " معهد دراسات الأمن القومي INSS " بجامعة تل أبيب إلى أنه بخصوص الادعاءات المتعلقة بأنشطة الجيش الإسرائيلي، لا تزال أمام إسرائيل فرصة لإثارة مزاعم بأنها تجري تحقيقات جادة فيها، ومن ثم لا يوجد مجال للتدخل القضائي. وبشأن المستوطنات، لن يكون من الممكن الاعتماد على وجود تحقيقات في إسرائيل، لأن دولة إسرائيل لا تعدّها عملاً غير قانوني " (٢١).

وعلى هذه المنوالية، رأى حجابي سيغال (رئيس تحرير صحيفة مأكور ريشون) أنه من غير المحتمل أن تستدعي المحكمة جنوداً إسرائيليين للاستجواب. لماذا؟ لأنه في الأخطاء الإسرائيلية التي حدثت أثناء القتال، طُبّق " مبدأ التكامل "، عبر استجواب العديد من المقاتلين والقادة ضمن الجيش، وفي بعض الأحيان حوكموا وأدينوا، على سبيل المثال أليئور أزاريا (قاتل الجريح الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل ٢٤/٣/٢٠١٦ - الباحث). لكن من جهة أخرى، ثمة فرصة لإغراء المحكمة للتعامل مع " جرائم الاستيطان "، فهنا لا ينطبق " مبدأ التكامل "، لأن المحكمة الإسرائيلية العليا امتنعت باستمرار، من قضية ألون موريه عام ١٩٧٩ إلى قضية متسبي كرميم ٢٠٢٠، عن البت في مسألة ما إذا كان بإمكان الدولة اليهودية توطين اليهود خارج " الخط الأخضر " (٢٢).

.. يفهم من هذه الآراء أن الأوساط الإسرائيلية مزجت بين التناول على المحكمة

وتهدئة المخاوف من انطلاق تحقيقاتها، باعتماد تكييفات قانونية مفتعلة موجهة نحو المحكمة ونحو الداخل الإسرائيلي في الوقت ذاته.

استحجار وتثمين إسرائيلي لمواقف دولية حول قرار الولاية

في إطار الحشد الإسرائيلي للمواقف الدولية ضد قرار الجناية الدولية بالولاية القضائية على فلسطين، اهتمت إسرائيل باستحجار ردود مناهضة له، ونسف أصوله القانونية.. وقامت الحكومة والأوساط السياسية الإسرائيلية بتظهير التضامن الذي أبدته أطراف دولية متعددة مع إسرائيل.. فقد أثنت إسرائيل على قيام سبع دول أعضاء في معاهدة روما - أستراليا والنمسا والبرازيل والتشيك وألمانيا والمجر وأوغندا - بتقديم رأي للمحكمة عام ٢٠٢٠، مفاده أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك سلطة التحقيق مع إسرائيل^(٢٣).. ورحبت إسرائيل بتصريحات أمريكية عدة، منها؛ قول المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس: "نحن نشاطر المحكمة أهدافها ولكننا في الوقت ذاته اعتقدنا دائماً أن اختصاص المحكمة يجب أن ينطبق فقط على الدول التي توافق عليها أو إذا قرر مجلس الأمن الدولي القيام بذلك"^(٢٤)، وقول الخارجية الأمريكية: "كما أوضحنا عندما ادعى الفلسطينيون الانضمام إلى معاهدة روما في عام ٢٠١٥، إننا لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة، ومن ثم لا يحق لهم المشاركة كدولة في الهيئات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية"، وتأكيد متحدث باسم الوزارة أن "التزام الرئيس بايدن القوي بإسرائيل وأمنها لم يتغير، بما في ذلك معارضة الإجراءات المتخذة ضدها بشكل غير عادل"^(٢٥)..

حول تداعيات هذه الحالة، توقع بعض المحللين الإسرائيليين أن يقود عدم التحقيق مع الإسرائيليين إلى موجة انسحابات احتجاجية من المحكمة، تمس أساس وجودها. فيما توقع آخرون بأن يسهم البدء في التحقيق مع الإسرائيليين بدفع المحكمة بشكل مباشر إلى شفا الهاوية. وكان هناك جزم بأن "إسرائيل هي من الدول القوية سياسياً في العالم، وهي لا تخجل من شن حرب على القانون الدولي، وأنه في القريب ستستخدم إسرائيل ضغطاً غير مسبوق على دول في أوروبا الغربية لتهديدهم بالانسحاب"^(٢٦).

تعبيرات إسرائيلية مؤيدة أو متفهمة لقرار الولاية

خلافاً لتيار الرفض الإسرائيلي الجارف لقرار الجناية الدولية بالولاية القضائية على فلسطين، ظهرت في الأوساط السياسية والإعلامية أصوات خافتة محدودة تنظر للأمر بتأييد وتفهم.. ومن العينات التي تُذكر؛ وُصف عضو الكنيست عوفر كاسيف (من القائمة المشتركة) بأنه انضم إلى مسؤولي السلطة الفلسطينية بل

تجاوزهم، بقوله: "إسرائيل مذنبه بالتطهير العرقي وقتل الأبرياء وفرض الحصار والحكم العسكري على الشعب الفلسطيني. ومن الجيد أن يتم التحقيق معها ومحاكمتها في محكمة لاهاي، إلى جانب استمرار كفاحنا - يهوداً وعرباً - هنا في إسرائيل. ويجب أن نعمل على إنهاء الاحتلال من أجل السعي الحقيقي لتحقيق العدالة والسلام الحقيقي" (٢٧)... وذهب المعلق البارز جدعون ليفي إلى أن "كل إسرائيلي عاقل يجب أن يكون مسروراً من سماع البشرى التي وصلت من لاهاي، فالمحكمة ستحقق في الشبهات التي بحسبها إسرائيل مسؤولة عن جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية. وسيكون هناك عدد غير قليل من الإسرائيليين، في الجيش وفي المستوى السياسي، سيدؤون بالتعرق في الأشهر القريبة القادمة" (٢٨).. وقالت المعلقة المتخصصة بالشؤون الفلسطينية عميرة هاس: "نصيحتي للفلسطينيين: ركّزوا على المخططين والمقاولين الإسرائيليين الذين هم الراحون الأوائل من سرقة الأراضي والمياه التي تنفذها سلطات إسرائيلية متنوعة، والتي يقوم بتبويضها رجال قانون وقضاة، وقدّموا للمحكمة الجنائية الدولية أسماءهم الصريحة وقائمة جرائمهم. وهكذا يمكن أن نخيف مخططين ومقاولين جدداً بحيث يصغون للتحذير" (٢٩).

وكان صدور القرار الجديد مناسبة لشن هجوم على منظمات حقوقية إسرائيلية تسميها المؤسسة الحاكمة وأتباعها "منظمات معادية"، قدمت خدمات معلوماتية للفلسطينيين في شكواهم إلى الجنائية الدولية، مثل "بتسيلم" و"يش دين" و"يكسرون الصمت" ومركز "عدالة" العربي، التي دعمها مالياً "الصندوق الجديد لإسرائيل"، ودعمها معنوياً حزب "ميرتس" .. وفي هذا الصدد، سئل نيتسان هوروفيتش رئيس "ميرتس" (اليساري الصهيوني - الباحث) عما إذا كان يعدّ اعتقال ضابط إسرائيلي في أوروبا أمراً مشروعاً، فأجاب: "إذا قام الضابط بأمور خطيرة، فعندئذ نعم" (٣٠).

توصيات رسمية وبحثية إسرائيلية بخصوص قرار الولاية

بعد أن أدى قرار المحكمة بالولاية القضائية على فلسطين لوضع إسرائيل أمام "حالة حرجة" وجدت بها نفسها في موقع حرصت دائماً أن تجتنبه، صار من المفهوم أن توظف إسرائيل قواها الذاتية والتحالفية في اتجاه ثني المحكمة عن متابعة طريقها. فقد أرسلت وزارة الخارجية الإسرائيلية، (الأحد ٢٠٢١/٢/٧)، برقية سرية إلى سفاراتها في العالم، تتضمن تعليمات لاتخاذ إجراءات بشأن قرار المحكمة، منها: استدعاء رؤساء البعثات، والعمل فوراً بأعلى مستوى في البلدان التي يتواجدون فيها. وطلب من السفراء أن يطلبوا من وزراء الخارجية أو رؤساء

الوزراء لتلك الدول إصدار بيانات عامة يعترضون فيها على قرار محكمة لاهاي بأن فلسطين دولة. كما تضمنت البرقية توجيهاً لتشجيع الدول على ممارسة الضغط السياسي على مدعي المحكمة^(٣١).

وذكر تقرير نشرته صحيفه "جيروزايم بوست" (٢٠٢١/٢/١٣) أن مجموعة العمل الوزارية الإسرائيلية الخاصة بالمحكمة، بقيادة الوزير السابق زئيف ألكين، أوصت بمنع كبار المسؤولين الفلسطينيين من السفر إلى الخارج عبر مطار بن غوريون (اللد) الدولي، أو معبر اللنبي إلى الأردن، لأنهم يهددون حرية تنقل المسؤولين الإسرائيليين والضباط من خلال أوامر محتملة لاعتقالهم. وكانت هناك توصية أخرى تتمثل بتوجيه الاتهام للمسؤولين الفلسطينيين بالتحريض على "الإرهاب"، وأنه مقابل كل ضابط إسرائيلي سيتم اعتقاله بتهمة ارتكاب جرائم حرب، سيتم توجيه التهم إلى مسؤول في السلطة الفلسطينية^(٣٢)..

وكشفت صحيفه "يسرائيل هيوم" النقاب عن أنه يجري العمل على إعداد "مشروع قانون للحماية ضد أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي"، لطرحة فور بدء عمل الكنيست الرابعة والعشرين التي تتشكل إثر الانتخابات العامة (في ٢٣/٣/٢٠٢١). وحسب "منظمة شورات هدين" الحقوقية (المعروفة أيضاً باسم مركز القانون الإسرائيلي ILC)، برئاسة المحامية نيتسانا دارشان لايتنر التي بادرت به، يتضمن مشروع القانون مجموعة متنوعة من المقترحات، منها: السجن خمس سنوات لمن يقدم خدمة للمحكمة؛ وحظر الاتصال الاقتصادي أو المباشر أو غير المباشر بالمحكمة، بما في ذلك احتمال أن تقوم المحكمة بتعيين محققين نيابة عنها للعمل في إسرائيل؛ وحظر نقل جميع سلطات الدولة للمعلومات بأي شكل من الأشكال ومن أي نوع إلى المحكمة أو ممثليها بشكل مباشر أو غير مباشر ما لم يوافق عليها وزير العدل؛ وحظر تسليم أي شخص ترغب المحكمة في احتجازه أو التحقيق معه للمحكمة أو لطرف ثالث؛ وحظر دخول ممثلي المحكمة إلى الأراضي الإسرائيلية؛ وتعريف الممتلكات التي تمتلكها المحكمة في البلاد كأصل لمنظمة إرهابية؛ وإعلان حكومي له آثار قانونية على الكيانات الأجنبية التي تساعد المحكمة وتعمل داخل إسرائيل؛ بالإضافة إلى واجب الدولة بتوفير الحماية القانونية والاقتصادية لكل إسرائيلي تم فتح إجراءات ضده في المحكمة^(٣٣). وعلى المستوى البحثي، نُشرت تصورات لاتخاذ خطوات سياسية وقانونية وعملية تتيح لإسرائيل القيام بمواجهة فاعلة للتطور الجديد. فمثلاً، أوصت الباحثة في "معهد دراسات الأمن القومي" بجامعة تل أبيب بنينا شربيط باروخ بوجود تركيز جهود إسرائيل على أربعة مستويات، هي، حسب عباراتها: أ- إجراء تحقيقات جادة في المزاعم ضد الجيش

الإسرائيلي وقوات الأمن؛ ب- إقامة دعاوى قانونية حول سلطة المحكمة وتعريف جرائم الحرب. ج- شن حملة دبلوماسية لتسخير مصادر مختلفة إلى جانب إسرائيل. د- النشاط السياسي، حيث يُنظر إلى المحكمة بأنها تضر بإمكانية تسوية النزاع مع الفلسطينيين، وبذلك تزداد فرص ممارسة الضغط على المحكمة لعدم المضي في التحقيق^(٣٤). واقترح البروفيسور آفي بال (خبير في القانون الدولي وأستاذ في جامعة بار إيلان وزميل بارز في "منتدى كهيلت" الحقوقي) العمل للمسّ بشرعية المحكمة، وأن إسرائيل ملزمة بأن تحظر قانونياً تعاون أي جهة إسرائيلية مع المحكمة، مثل الحظر القائم في القانون الأمريكي. كما أن إسرائيل ملزمة بتعميق التعاون مع الولايات المتحدة التي فرضت العقوبات على طواقم محكمة لاهاي، لأن الضغط السياسي الدولي وحده يمكنه أن يمنع لوائح الاتهام ضد الإسرائيليين^(٣٥). ووصف المستشار السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي ألون بنكاس قرار المحكمة الجديد بأنه "قرار إشكالي من ناحية قضائية وسياسية ويمك إكمانيات كامنة للتأثير سلباً على إسرائيل، ولكنه يسري على المدى البعيد جداً، فالقرار يعترف عملياً بدولة فلسطينية، وحتى أنه يرسم حدودها، وإن كان ذلك لغرض التحقيق فقط، وقد يؤدي القرار إلى تحقيق وإلى اعتقال مئات الإسرائيليين"^(٣٦).. ودعا البروفيسور إيتان جلبوع (المر تعريفه) إلى القيام بتعبئة جميع الدول، وخصوصاً ألمانيا والمجر وأستراليا وكندا والتشيك والبرازيل، التي قدمت قبل جلسة المحكمة اعتراضات خطية على استجواب إسرائيل، وموقف ألمانيا هو الأهم، لأنه بسبب ماضيها كانت الداعم الأبرز لهذه المحكمة. كما يجب على إسرائيل أن تعمل لدى الكونغرس الأمريكي لاتخاذ قرار إدانة للمحكمة، وتحذيرها من أن تستجوب الولايات المتحدة أو إسرائيل^(٣٧).. وعلى صعيد السلوك الإسرائيلي العاجل، دعا حجابي سيغال (رئيس تحرير صحيفة مأكور ريشون) إلى "طفرة بناء في يهودا والسامرة"، والبناء على منطقة E1 (شرق القدس)، والاعتراف بالمستوطنات الفتية، وإعلان تحدي الدولة لتوطين مليون مستوطن يهودي في الضفة بحلول عام ٢٠٣٠^(٣٨). أما د. يهودا يفراح (رئيس مكتب مأكور ريشون القانوني والاستقصائي، والمحاضر في القانون)، فأضاف إلى ذلك؛ "جبي ثمن شخصي من كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية، ويمكن لإسرائيل رفع دعاوى جنائية لتورطهم في تمويل رواتب الإرهابيين أو التحريض على الإرهاب، ويدير معظم هؤلاء شركات خاصة بالتعاون مع البنوك الإسرائيلية والتجار الإسرائيليين، ويمكن لمصلحة الضرائب أن تلحق بهم خسائر فادحة، وهي الطريقة الوحيدة التي ستجعلهم يتوقفون عن إيذاء إسرائيل، هذا إلى جانب الاعتراف بالبور الاستيطانية

كمستوطنات أو الموافقة على الاستيطان في منطقة E1 (٣٩).

..توحي هذه المجموعة الواسعة من الطروحات بأن " ملف محكمة لاهاي " شكّل لإسرائيل صداعاً كبيراً، وأن معالجته تشمل " وصفات " تتعامل مع العَرَض ومع العامل الفلسطيني الذي تسبّب به.. وقد ازداد هذا الصداع بحدوث تطور سريع في منحنى سلوك المحكمة.. كيف؟؟

بيان بنسودا بخصوص التحقيق بالحالة في فلسطين

أعلنت المدعية العامة فاتو بنسودا، في ٣/٣/٢٠٢١، قرارها بفتح التحقيق بجرائم الحرب، بموجب قرارها بالولاية القضائية على فلسطين.. ومما جاء فيه: " اليوم، أؤكد بدء مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق يتعلق بالوضع في فلسطين. سيغطي التحقيق الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والتي يُزعم أنها ارتكبت في القضية منذ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وهو التاريخ الذي تمت الإشارة إليه في إحالة الحالة إلى مكنتي.. بعد تقييم الطلبات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، أجمعت الغرفة على رأيها بأن فلسطين دولة طرف في نظام روما الأساسي. كما قررت الأغلبية أن إحالة فلسطين للوضع يلزم المكتب بفتح تحقيق، بعد أن قرر المكتب وجود أساس معقول للقيام بذلك وفقاً لمعايير نظام روما الأساسي.. وإن أي تحقيق يضطلع به مكنتي سيجريه باستقلالية وتجرد وموضوعية، وبدون خوف أو محاباة. ويلزم نظام روما الأساسي المكتب، من أجل إثبات الحقيقة، توسيع نطاق التحقيق ليشمل جميع الوقائع والأدلة المتصلة بتقدير إذا ما كانت هناك مسؤولية جنائية فردية بموجب النظام الأساسي، وفي إطار ذلك، يحقق في ظروف التجريم والتبرئة على حد سواء.. ونظراً لردود الفعل، الإيجابية أو السلبية، التي لقيها قرار الدائرة، ينبغي أن يسترد النقاش شيئاً من التعقل والتوازن. فالقضاة لم يقدموا في قرارهم استنتاجات بشأن الجرائم المدّعى بارتكابها التي حددها المكتب، وإنما رأوا أن لدينا اختصاصاً للتحقيق فيها.. تستغرق التحقيقات وقتاً، ويجب أن تستند بشكل موضوعي إلى الحقائق والقانون.. وسيظل تقييمنا مستمراً في سياق التحقيق للسماح بالتقييم المستمر للإجراءات التي يتم اتخاذها على المستوى المحلي وفقاً لمبدأ التكامل.. وفي قيامنا بعملنا، نعتمد على دعم وتعاون الأطراف، وكذلك جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.. ويرحب مكنتي بفرصة التعامل مع كل من حكومة فلسطين وحكومة إسرائيل، لتحديد أفضل السبل لتحقيق العدالة في إطار العمل المحلي والدولي التكميلي. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نأمل في تحقيق قدر من المساءلة والعدالة لصالح الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين " (٤٠).

استلمت إسرائيل رسالة من المحكمة توضح بالتفصيل نطاق تحقيقها، عرضت فيها بإيجاز المجالات الرئيسية الثلاثة التي تنوي المحكمة تغطيتها، وهي: حرب ٢٠١٤ بين إسرائيل وحماس؛ سياسة الاستيطان الإسرائيلية، واحتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" ٢٠١٨، وهي سلسلة من المظاهرات على طول حدود غزة مع إسرائيل خلفت عشرات الضحايا الفلسطينيين. وذكرت الرسالة أن أمام إسرائيل ٣٠ يوماً للرد^(٤١). من الواضح أن هذه المجالات الثلاثة تشمل التحقيق مع أعضاء كبار في الجيش، على المستويين الأمني والسياسي، ومع الذين يروجون لمشروع الاستيطان، بمن فيهم رئيس الوزراء والوزراء ورئيس الأركان والجنرالات، ورؤساء مجالس المستوطنات.. ومع أن التحقيقات، في حال إجرائها، ستستغرق سنوات وشهوراً عديدة (حيث فتح تحقيق في جورجيا، مثلاً في عام ٢٠١٥، ولم تنتج عنه أوامر اعتقال حتى الآن/ صيف ٢٠٢١)، لكن ظهر قلق في إسرائيل من أن المحكمة ستصدر أوامر اعتقال دولية ضد إسرائيليين، بصورة سرية، دون علم الشخص الذي صدر الأمر بشأنه، أي أنه بمجرد إصدار مذكرة توقيف، تكون كل دولة عضو في المحكمة ملزمة بتنفيذها والقبض على الإسرائيلي المشتبه به^(٤٢). وحول أعداد هؤلاء المهددين الإسرائيليين (المفترضين) بالاعتقال، ذكر تقرير إسرائيلي أنه تم تجميع قائمة تضم ٢٠٠-٣٠٠ شخص قد يجدون أنفسهم مطلوبين للاستجواب^(٤٣).

وفي حالة المستوطنات، يمكن ملاحظة أن إسرائيل أمام ورطة، إذ لا يقتصر الأمر على عدم قيامها ببحث هذه القضية، بل هناك سياسة استيطانية تتبعها الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٥٠ عاماً. وعلى عكس عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة وحماية الجنود التي يوجد إجماع سياسي واسع جداً عليها في إسرائيل، فإن المستوطنات في جدل سياسي عميق بين الجمهور. كما أن هناك إجماعاً واسعاً في العالم على أن المستوطنات غير شرعية^(٤٤).

استناداً إلى ذلك، وجدت إسرائيل ذاتها أمام تحدٍ داهمها بسرعة قبل أسابيع من نهاية بنسودا مهمتها كمدعية عامة للمحكمة، ولم يكن باستطاعة إسرائيل تجاهل هذا التحدي، وراحت تمزج بين الدفاع والهجوم في مواجهة المحكمة.

الردود الإسرائيلية على بيان بنسودا

بعد يوم من إعلان المدعية العامة بنسودا قرار التحقيق، هاجمه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بعبارات وأوصاف مزدرية، بطريقة درج على قذف المحكمة بها، حيث قال لقناة "فوكس نيوز": "أعتقد أن هذا قرار شائن، إنه يتعارض مع الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، هذه معاداة سامية خالصة،

هذه إهانة لجميع الديمقراطيات .. وزعم نتنياهو أن المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت "لمنع فظائع المحرقة"، تقول الآن "إذا بنينا منزلاً في القدس، فهذه جريمة حرب" .. وقال: "سأحارب من أجل الحقيقة، سأحارب هذا الانحراف للعدالة حتى تصبح باطلة" (٤٥)، على حد وصفه.

وأجرى نتنياهو نقاشاً رسمياً حول الموضوع، (أعلن عنه يوم ٨ / ٤ / ٢٠٢١)، بمشاركة؛ وزير الأمن بني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي ووزير الطاقة يوفال شتاينتس ووزير التعليم يوآف جالانت ووزير الشؤون الاستراتيجية وزير الشؤون المدنية والاجتماعية في وزارة الأمن ميخائيل بيتون. ورئيس الأركان أشكنازي ورئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات والمدعي العام مندلبليت ومسؤولين كبار آخرين. وتقرر اعتماد توصيات الفريق الوزاري الذي يترأسه مجلس الأمن القومي الذي أوصى بعدم التعاون مع المحكمة الدولية، مع عدم ترك كتاب المدعية دون رد وإنما الرد عليه برسالة والتوضيح بأن المحكمة تتصرف بلا صلاحية. كما ينبغي التوضيح بأن إسرائيل هي دولة قانون تعرف إجراء التحقيقات داخلياً. وسيشار من خلال الرسالة كذلك إلى رفض إسرائيل المطلق للمزاعم بارتكاب إسرائيل جرائم حرب، حيث توضح إسرائيل مجدداً موقفها الذي لا لبس فيه بعدم امتلاك محكمة لاهاي أي صلاحية في فتح تحقيق بحقها. وتم التعبير عن هذا الموقف أمام المحكمة بكل وضوح من قبل عدد من الدول الكبرى في العالم والخبراء المشهورين عالمياً في مجال القانون الدولي. إن تدخل المحكمة المرفوض لا يستند إلى أي أسس قانونية بل يتعارض كلياً مع الغايات التي تم إنشاء المحكمة لأجل تحقيقها. إن دولة إسرائيل ملتزمة بحكم القانون وستواصل البحث في كل اتهام يوجه ضدها بغض النظر عن مصدره، وهي تتوقع من المحكمة بأنها ستمتنع عن انتهاك صلاحيتها وسيادتها. وقال رئيس الوزراء نتنياهو خلال النقاش إنه في حين يحارب جنود جيش الدفاع بأقصى معايير الأخلاق الإرهابيين الذين يقتربون جرائم حرب صباح ومساءً، تقرر محكمة لاهاي استنكار إسرائيل بالذات. ولا وصف يليق بهذا التصرف سوى النفاق. حيث أصبحت هيئة أنشئت في سبيل حماية حقوق الإنسان هيئة معادية تحمي الذين يدوسون على حقوق الإنسان" (٤٦). ورغم أنهم في إسرائيل يعتقدون بأن القرار النهائي بأن أفعال الجيش الإسرائيلي هي جرائم حرب سيكون بعيد المدى، لكن تم الاستعداد للأمر مسبقاً، على نحو يوحي بالخوف الشديد من تحققه عملياً. فقد كرس أفيحاي مندلبليت المستشار القانوني للحكومة المدعي الإسرائيلي العام ساعات طويلة للتنسيق مع المستوى السياسي لمنع الخطر الكامن في التحقيق، أو على الأقل لتقليله.

وحسب مندبلبيت؛ "إن القرار، بالإضافة إلى إعلان المدعية العامة، اعترفا بحقيقة أن العديد من القضايا الحيوية المتعلقة باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في هذه الأمور لم يبت فيها بعد. وهذا الأمر وحده يعلمنا كيف أن قرار التحقيق مع إسرائيل خاطئ ويفتقر إلى الأساس القانوني القوي المطلوب لمثل هذا التحقيق، بحسب المدعية نفسها" (٤٧). وقال مندبلبيت: "إن أحد أسباب افتقار محكمة لاهاي للسلطة هو حقيقة أن الفلسطينيين ليست لديهم دولة ذات سيادة وأراض تابعة لها، وعلى أي حال، إن السلطة الفلسطينية ليست لها ولاية على الإسرائيليين"، على حد قوله. وأشار المستشار مندبلبيت، الذي رافق التعامل مع التحقيق شخصياً، إلى أن منصبه قد تلقى دعماً من دول رئيسية وخبراء قانونيين مشهورين، لكن غالبية القضاة اختاروا تجاهل المزاعم القانونية الكثيرة والخطيرة التي أثرت في هذا الصدد. وكتب في رأيه: "إسرائيل ملتزمة بالقيم الأساسية للقانون الدولي، وتعرف كيف تنظر بشكل مستقل في مزاعم انتهاك القانون. ولهذا السبب أيضاً، لا يوجد مجال للمحكمة للتدخل في المسائل المكرسة للسلطة السيادية لدولة إسرائيل" (٤٨).

وانضم إلى إدانة إعلان بنسودا كبار المسؤولين السياسيين والحزبيين والعسكريين، فوصف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين الإعلان بأنه "فاضح". وقال: "لن نقبل الادعاءات ضد تحقيق حقنا وواجبنا في حماية مواطنينا. إن دولة إسرائيل دولة قوية، يهودية وديمقراطية، تعرف كيف تدافع عن نفسها وتحقق في نفسها إذا لزم الأمر". .. ووصف وزير الخارجية غابي أشكنازي فتح التحقيق بأنه "عمل من أعمال الإفلاس الأخلاقي والقانوني". وعلى الرغم من توضيح محكمة لاهاي، رأى أشكنازي بأن صدور قرار المدعية بنسودا في نهاية فترة ولايتها يشكل محاولة بتحديد الأولويات لخليفتها، وهو قرار سياسي، ويحوّل المحكمة إلى أداة في أيدي المتطرفين ودعم الإرهاب والمنظمات والهيئات المعادية للسامية". .. وقال وزير الأمن بني غانتس: "بينما يدوس أعداؤنا على حقوق الإنسان، وتُرتكب جرائم مروعة في جميع أنحاء العالم، قررت المدعية العامة في لاهاي فتح تحقيق ضد إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وهذه هي جائزة للإرهاب، وتمتلك إسرائيل آليات تحقيق وقضائية قوية ومستقلة، وأعلى المعايير الأخلاقية في العالم"، على حد زعمه.. كما علّق رئيس الأركان أفيف كوخافي قائلاً: "إننا لن نسمح لأي مؤسسة أجنبية بدون سلطة بالتدخل في أنشطتنا للدفاع عن إسرائيل، وبالتأكيد عدم تعريض خادمي الجيش الإسرائيلي للخطر القانوني" (٤٩). .. وقال كوخافي: "إن قرار المدعية العامة في المحكمة هو خط أحمر تم تجاوزه بتوجيه القرار ضدنا، وهو ضد الجانب الأخلاقي والقيم، بدلاً من توجيه التحقيق ضد الجاني الذي داس على

القانون الدولي ". وفي إطار مناقشة كوخافي للمسألة قال: " إن أي شخص يفكر في منعنا من مهاجمة الصواريخ داخل منطقة مأهولة بالسكان إنما يتخلى عن مواطنينا، ومن يرفض الاعتداء على شقة تضم الإرهابيين، إنما يرمى جريمة بحق الجنود " (٥٠). وعرض كوخافي في خطاب ألقاه في معهد دراسات الأمن القومي INSS، نظرة (فلسفة) جديدة بشأن قوانين القتال، قائلاً: " يجب علينا تغيير النموذج من أجل استخدام القوة العسكرية بصورة صحيحة وأخلاقية في عهد ساحة القتال في الفضاء الحضري. ففي ساحة القتال حدث تغيير عميق جداً، حيث اختار العدو أن يوضع نفسه وصواريخه وقذائفه في الفضاء الحضري، وهو يتجاهل بشكل متعمد القانون الدولي " (٥١).

وعلى صلة بهذه التوجهات إزاء بيان بنسودا، عُنِي سفير إسرائيل في روما درور إيدار بمعالجة المسألة من زاوية " مفارقات " تتعلق بسلوك طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويقول إيدار في مقال كتبه حول ذلك: " لقد أقسمت حماس في ميثاقها على تدمير إسرائيل حتى آخر يهودي. وهي تطلق عشرات الآلاف من الصواريخ على مواطنينا وتستخدم مواطنيها كدروع بشرية، بينما يُطلب من إسرائيل وحدها ألا تدافع عن نفسها. كما أن السلطة الفلسطينية توفّر ميزانياتها لمن يقاتلوننا، كنوع من التأمين العائلي لكل من يريد أن يؤذينا، ويتم إظهار إسرائيل بأنها هي المشكلة. هذا عار أخلاقي تحت غطاء قانوني، وهذا القرار يقوض شرعية المحكمة والأهداف التي أنشئت من أجلها، لأنها تسيّس القانون والأخلاق وتستخدمهما تحديداً ضد إسرائيل ". وأضاف السفير إيدار: " إن التدخل السافر للمحكمة ضد إسرائيل، التي ليست عضواً فيها، مع الفلسطينيين الذين ليسوا دولة، هو محاولة لفرض حل زائف بالوسائل القانونية لصراع طويل الأمد مع ثقافة ورواسب دينية وتاريخية ". وذكر إيدار أنه يجري استبعاد إسرائيل من أسرة الأمم في المؤسسات الدولية (باتخاذ نحو ٢٠ قراراً أو أكثر ضد إسرائيل، كل عام في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة)، بينما يتم تطبيق معايير قانونية مزدوجة علينا، وهذا استمرار لمعاداة السامية القديمة. وقد تعلمنا الدرس الرئيسي من آلاف السنين بأنه لن يردعنا أحد عن حماية مواطنينا ومقاتلينا. ولهذه الغاية عدنا إلى بيتنا في صهيون " (٥٢)!!!!... وعلى الساحة البرلمانية والحزبية الإسرائيلية، ظهرت إدانات جارفة لقرار بنسودا، استمدت مفرداتها ومضامينها من القاموس الصهيوني ذاته. فوصف رئيس الكنيست ياريف ليفين بأنه " نفاق، وهو معاد للسامية بكل معنى الكلمة ". وأضاف: " في حين أن العديد من الدول تنتهك بشكل متسلسل حقوق الإنسان، اختارت المحكمة التحقيق مع إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق

الأوسط" (٥٣). وفي الأحزاب اليمينية، زعم نفتالي بينيت رئيس حزب "يميناه=إلى اليمين" أن "المحكمة في لاهاي هيئة معادية للسامية ومنغمسة في كراهية إسرائيل وتشجع الإرهاب بدلاً من محاربته". وأضاف: بينما يقوم عدونا بإطلاق الصواريخ والمتفجرات والطعن وقتل الإسرائيليين مثل الحيوانات، تقرر المحكمة التحقيق مع إسرائيل بدلاً من قتل الأطفال والمفجرين الانتحاريين". وادعى بينيت أن "الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأخلاقي في العالم وسيظل كذلك. لن يمنع تحقيق زائف دولة إسرائيل من حماية مواطنيها". كما وصف رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان القرار بأنه "منافق ومعاد للسامية، ولعبة مدمنون عليها مسبقاً، للطعن في حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها". وقال رئيس حزب "تكفا حدشا=أمل جديد" جدعون ساعر: "إنه قرار مقيت. ويعدّ قرار التحقيق بأعمال أكثر جيش أخلاقي في العالم تحريفاً أخلاقياً. إن الحكومة التي سأفوقها ستعمل مع حلفائنا حول العالم وخاصة الولايات المتحدة، من أجل حماية الجيش الإسرائيلي وقادته ومقاتليه، ومنع تسييس القانون الدولي" (٥٤).

وأثار رئيس حزب "ميرتس" (اليساري) نيتسان هوروفيتش عاصفة لدى الأحزاب اليمينية بدعمه قرار المحكمة في لاهاي، حيث برره في مقابلة على "القناة ١٣"، بقوله: "كان هناك مجال لاتخاذ قرار وعلى إسرائيل أن تسأل نفسها ما الذي فعلته لمنع ذلك". ولدى سؤاله عما إذا كان القرار خطأً أحمر بالنسبة له، أجاب: "الخط الأحمر هو أنه لا توجد مفاوضات مع الفلسطينيين، وتواصل إسرائيل سياستها وكأنه لا يوجد غد، وعندها تتفاجأ بان هناك خطوات ضدها". وأضاف: "لا أريد أن تقف إسرائيل في مواقف بناء المستوطنات وأن تُرفع دعاوى ضدنا في جميع أنواع المحاكم، لكنني من ناحية أخرى أؤيد التعاون مع المحكمة وعدم محاولة التغلب عليها، فخلال عملية تسوك إيتان(الجرف الصامد/ ٢٠١٤) قلنا إن هناك أشياء ما كان ينبغي القيام بها، ووقعت أضرار جسيمة بالسكان المدنيين، وليس من قبيل المصادفة أن المحكمة قالت إنه ينبغي التحقيق فيها". .. بعد تلك المقابلة، كانت عضو الكنيست أيليت شاكيد (من حزب يمينا) ضيفة على البرنامج وقالت: "لن نجلس مع ميرتس في أي حكومة، وتصريح هوروفيتش، الذي يبرر الأنشطة السياسية والمعادية للسامية للمحكمة في لاهاي واضطهاده لجنود الجيش الإسرائيلي، هو وصمة عار للكنيست الإسرائيلية". ورد حزب الليكود: "هوروفيتش يتخلى عن جنود الجيش الإسرائيلي الذين يحرسونه ويحرسنا جميعاً. قرار المحكمة في لاهاي قرار معاد للسامية ورئيس الوزراء نتنياهو سيقاقل ضده في أي مكان في العالم من أجل إلغائه". وجاء في بيان حزب "أمل جديد":

" تصريح مؤسف لهوروفيتش على حساب جنود الجيش الإسرائيلي. لا يوجد مسوغ لدعم قرار معاد للسامية، ومن الأفضل له الاعتذار عنه ". وقال إيتمار بن غفير رئيس حزب " عوتسما يهوديت = سلطة يهودية " : " هذا تجاوز لخط أحمر. ويجب على المستشار القانوني للحكومة (مندبلبيت) أن يأمر بإزالة حصانة هوروفيتش الليلة، وأن يأمر بفتح تحقيق ضده للاشتباه في خيانة دولة إسرائيل، وإلا فلن نكون قادرين على النظر في عيون ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي " (٥٥).

تركيز على المعركة القضائية

كمتابعة للترتيبات القضائية التي جرت بعد قرار الولاية القضائية للمحكمة على فلسطين، تم إثربيان بنسودا بالتحقيق، التركيز الإسرائيلي مجدداً على العوامل التي تتيح التعاطي مع مجريات القضية. فأجرى وزير القضاء ووزير الحرب بني غانتس استشارة قانونية بمشاركة المستشار القانوني والمدعي العام مندبلبيت، والمدعي العام العسكري العام شارون أفيك، واللواء إيتاي فيروف (منسق جوانب المعركة القانونية حيال المحكمة، ومدير الكليات في الجيش الإسرائيلي)، ونائب المدعي العام للشؤون القانونية الدولية د. روي شيندورف. وفي نهاية الجلسة قدم غانتس بعض الإرشادات للعمل على المستويات القانونية والأمنية والسياسية والإعلامية. وبين أمور أخرى، تم الاتفاق على أن النظام القضائي سيوصي المستوى السياسي بتشكيل فريق صغير من الوزراء لتنسيق القضية، وأن الاستعدادات العملية المطلوبة للحملة القانونية ستكتمل من خلال فرق جيش الدفاع الإسرائيلي ذات الصلة (٥٦). ويزعمون في إسرائيل أنهم صاغوا " حزمة حماية " لكل جندي أو مدني ضد أي " اضطهاد قانوني " لمحكمة لاهاي، وأنهم " لن يدخروا في الموارد والجهود لحماية مواطني إسرائيل ". وسيتم تخصيص معظم الجهد لمنع اعتقال مسؤولين إسرائيليين كبار في الخارج وجمع معلومات استخباراتية لإحباط مثل هذه المحاولات (٥٧). ارتباطاً بذلك، قررت وزارة القضاء تقديم المساعدة القانونية للعسكريين الذين قد يتضررون شخصياً من التحقيق. ويعمل مكتب المدعي العسكري على زيادة دوره في الأنشطة الجارية في الجيش، حيث يرافق ضباط قسم القانون الدولي المزيد من التدريبات وأيام التحضير للقتال، ويقدمون المشورة للقادة في الميدان. وتم تدريب مستشارين قانونيين إضافيين على قانون الحرب الدولي. كما يشارك ضباط الجيش من رتبة مقدم وما فوق في ندوات تهدف إلى تعميق معرفتهم بالجوانب القانونية للنشاط العملي، وشرعية الأهداف المهاجمة، وغير ذلك (٥٨).

ومن إحياء " القبة الحديدية " الإسرائيلية المضادة للصواريخ، برز ادعاء بأن الورقة المركزية لإسرائيل في مواجهة المحكمة هي " قبتها الحديدية القضائية "، القائمة على

وجود مؤسسات تحقيق وقضاء مستقلة هي؛ النيابة العامة العسكرية، والمستشار القانوني للحكومة، وبالأساس المحكمة العليا، التي تجري رقابة قضائية على أفعالها في المناطق. وتساعد في " السترة الواقية السياسية " التي منحتها الادارة الامريكية لإسرائيل^(٥٩). وكان من الخيارات التي طرحت؛ توصية قدمها الجيش الإسرائيلي إلى الحكومة تقضي بعدم التعاون مع محكمة لاهاي، للامتناع عن منحها شرعية، وأنه في حال وافقت إسرائيل على التحقيق مع نفسها، بدلاً من تحقيق تجريه المحكمة الجنائية الدولية، فإنها ستكون مطالبة بإجراء تحقيقات أخرى مع نفسها في أعقاب عمليات عسكرية في المستقبل. كما كان أمام إسرائيل خيار آخر هو أن تبلغ المحكمة الجنائية الدولية بأنها ستحقق مع نفسها، لكن المسؤولين الإسرائيليين كانوا مترددين حيال هذا الرد لأنه يعني الاعتراف بصلاحيات هذه المحكمة وستكون ملتزمة بتسليم المحكمة تقريراً نصف سنوي حول وضع التحقيق.. وفي الوقت ذاته، عمدت الدائرة الدولية في النيابة العسكرية إلى توفير مرافقة قانونية لضباط في الجيش الإسرائيلي الذين قد تجري تحقيقات ضدّهم، في ظل تخوف من فتح دول أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات ضدّهم، على خلفية مشاركتهم في عمليات عسكرية يتوقع التحقيق فيها. وقام مسؤولون قانونيون كبار بعرض موقف إسرائيل على المحكمة الجنائية الدولية من خلال وسطاء، بسبب رفض الحكومة التعاون معها بالتحقيق. ففي لقاءات مع شخصيات قانونية وسياسية في المجتمع الدولي، عرض كبار ممثلي وزارتي القضاء والخارجية والنيابة العسكرية مزاعم إسرائيل، وفي صميمها قدرة نظام القضاء العسكري على التحقيق مع نفسه، الأمر الذي يغني عن الحاجة إلى التدخل الدولي. وطبقاً لممثلي إسرائيل، إن الجيش الإسرائيلي يحقق في أي حادث يشتبه فيه بتجاوزات^(٦٠).

.. لكن في الحقيقة، يُذكر أن المؤسسة العسكرية والمحاكم الإسرائيلية لم تحاكم أي مسؤول عن جرائم الحرب التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، وبينها العدوان على غزة وعمليات القتل الجماعي خلال " مسيرات العودة ". وفي حال جرى تحقيق جزئي تتم تبرئة الجنود والضباط الإسرائيليين.. أما بشأن المستوطنات، فمن المعروف أن إسرائيل تعتبرها " قانونية " ولا تخضع إلى أي مُساءلة.

عكس الاتجاه.. فعاليات إسرائيلية تناشد المحكمة

خلافاً للمواقف والتصريحات الإسرائيلية المنددة بقرار بنسودا، نشرت ١٨٥ شخصية إسرائيلية بارزة، بينهم عشرة من الحائزين على جائزة إسرائيل، و ٣٥ بروفيسوراً، وكبار ضباط في الاحتياط، وكتاب، ومثقفون، ونشطاء يساريون وباحثون، (الخميس ٦/٥/٢٠٢١)، رسالة إلى المدعية العامة لمحكمة لاهاي ناشدوا

فيها عدم تصديق السلطات الإسرائيلية بشأن التحقيق في جرائم الحرب، وعرضوا مساعدة منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل لجمع الأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيليون. واستعرضت الرسالة ممارسات إسرائيلية بحق الفلسطينيين ترقى إلى حد جرائم حرب: "ممارسات التمييز الكثيرة، قيود مشددة على حرية التنقل، مصادرة أراض فلسطينية لصالح مستوطنات إسرائيلية، عقوبات جماعية تعسفية، اعتقالات غير مبررة، وبضمنها اعتقالات إدارية لفترات طويلة وسجن غير قانوني في سجون خارج الأراضي المحتلة، اقتحامات متكررة لبيوت خاصة وقرى، هدم بيوت ومبان بحجم واسع، منع الوصول إلى احتياجات أساسية مثل الماء، سحب تصاريح سكن، منع الوصول إلى حقول ومناطق الرعي التي بملكية فلسطينية خاصة، والفشل الخطير للمحاكم العسكرية بتزويد ولو مظهر من مظاهر العدالة". وذكرت الرسالة أن "كل ما تقدم وغيره يستحق التحقيق بالتأكيد من جانب محكماتكم". وشددت العريضة على أنه "للأسف الشديد، ورغم صورة إسرائيل كدولة توجد فيها جهاز قضاء مهني ولائق، إلا أن الواقع يظهر صورة مختلفة، قاسية، تمييزية ومثيرة للغضب". ولفتت الرسالة إلى أن "القانون المفروض على الأراضي المحتلة وشكل تطبيقه من جانب سلطات الإنفاذ والأمن الإسرائيلية تسمح عمليا بظلم أخلاقي متواصل وجرائم حرب على ما يبدو. والكثيرون والكثيرات منا على اتصال مع منظمات حقوق إنسان وناشطون وناشطات حقوق إنسان يعملون في إسرائيل وفلسطين، والتوثيق الواسع الموجود بحوزتهم من شأنه أن يشهم في عمل المحكمة الجنائية الدولية" (٦١).. وغني عن البيان أن دافع هذه الشخصيات الإسرائيلية التي تجدف عكس التيار الرئيسي المناهض للمحكمة ينطلق من الحرص على إسرائيل وسمعتها العالمية ومحاسبة كل إسرائيلي يسيء التصرف ويخرق القانون.

عقاب إسرائيلي للفلسطينيين

بالتوازي مع الإجراءات والترتيبات الإسرائيلية، السياسية والقضائية، أخطرت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية، عبر رسالة لوزير الخارجية غابي أشكنازي إلى وزارة الخارجية العُمانية، بأنه "ستكون هناك تداعيات لفتح التحقيق الدولي في محكمة لاهاي، بسبب تعاون السلطة مع المحكمة وإمدادها بمعلومات قد تُسرّع من إجراءات التحقيق. وذكرت القناة العامة الإسرائيلية ("كان ١١") أن إسرائيل هدت السلطة بـ "وقف إجراءات بناء الثقة" (التسهيلات)، وبتضييق اقتصادي يشمل تقييد الأنشطة التجارية في الضفة (٦٢).

والتقى رئيس الشاباك ندادف أرغمان في رام الله برئيس السلطة الفلسطينية محمود

عباس، وحذّره من "العواقب الخطيرة" لاستمرار الاستئناف الفلسطيني أمام المحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بالتحقيق مع إسرائيل في "جرائم حرب". لكن محمود عباس تجاهل التحذير الإسرائيلي، وأرسل وزير خارجية السلطة رياض المالكي إلى لاهاي للقاء فاتو بنسودا للإسراع في التحقيق ضد إسرائيل. وعندئذ بدأت إسرائيل أول تحرك لها ضد كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية الذين يقودون التحركات الفلسطينية ضد إسرائيل في المحكمة، فاعتقلت بأوامر من جهاز الأمن العام الوزير رياض المالكي عند معبر جسر النبي مع الأردن (في ٢١/٣/٢٠٢١)، بعد أن عودته من زيارة مقر المحكمة في لاهاي، وألغت وثيقة السفر من نوع VIP التي يملكها، واقتيد الوفد المرافق له للاستجواب من قبل مسؤولي جهاز الأمن (٦٣). ودخلت السلطة في عملية مواجهة مع التهديدات والترهيب والعقوبات التي تمارسها سلطات الاحتلال.

وماذا عن المدعي الجديد كريم خان؟!

بعد نحو أسبوع من صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية على فلسطين، حدث تطور كانت إسرائيل تعمل بشأنه، يتعلق بانتخاب شخص مقبول لديها خلفاً للمدعية بنسودا التي تنهي في حزيران/يونيو ٢٠٢١ فترة السنوات التسع المحددة لرؤسها المحكمة..

وحسب تقرير إسرائيلي، كانت إسرائيل تريد أن يتم انتخاب كريم خان (المحامي البريطاني من أصل باكستاني)، وعملت وراء الكواليس مع دول لها حق التصويت في انتخابات المحكمة، من أجل فوزه بالمنصب، بتعلييل مفاده أنه يعدّ براغماتياً، ويسعى إلى تقليل "التسييس"، وهو الاتهام الذي توجهه إسرائيل إلى المحكمة، وأن بريطانيا والولايات المتحدة تريدان أن يتولى خان هذا المنصب (٦٤).

ولدى انتخاب كريم خان (في يوم الجمعة ١٢/٢/٢٠٢١) لمنصب المدعي العام المقبل للمحكمة، الذي سيخدم فيه مدة ٩ سنوات، بدءاً من ١٦/٦/٢٠٢١، أبدت إسرائيل ترحيباً بذلك، حيث كان خان (٥٠ عاماً) هو المرشح المفضل لإسرائيل بين جميع المرشحين الذين نافسوا على منصب المدعي العام (٦٥). وانطلقت أصوات إسرائيلية تهليلية، أظهرته كمحامي دفاع رائد عمل في قضايا من كينيا والسودان وليبيا، وشغل مجموعة واسعة من المناصب في المحكمة، في الادعاء والدفاع وأيضاً كمستشار للضحايا، وقيادته فريق للأمم المتحدة لفحص جرائم تنظيم "داعش" في العراق في عام ٢٠١٧ (٦٦). لكن، مع أن إسرائيل تنفست الصعداء باختيار كريم خان، كان هناك من توقع أنه سيواصل طريق بنسودا الحالي، وباعتقاد المحامي نيك كوفمان (وهو إسرائيلي عمل في محكمة لاهاي، وعلى دراية بكريم خان، واشترك

معه في التحقيقات التي أجرتها المحكمة في ليبيا وكينيا) إن "انتخاب خان لن يؤدي إلى إغلاق الإجراءات ضد إسرائيل" (٦٧).

وبعد صدور بيان بنسودا حول التحقيق، ظهر تقدير إسرائيلي يبين أن بنسودا حاولت "إملاء أجندة" على كريم خان، وتأمل إسرائيل أن تكون له بعد تسلمه منصبه سلطة تقديرية ليقرر إذا ما كان سيقدر "دفن" التحقيق. وأوضحوا في إسرائيل أن خان يمكنه إلغاء القرار، إذا أراد (٦٨).

بيد أن هناك تقديراً آخر في إسرائيل هو أن بنسودا ما كانت لتعلن التحقيق لولا التنسيق مع كريم خان (٦٩). بمعنى أن قرار التحقيق سيظل سارياً في عهده.

وبقراءة ليونا جيريمي بوب (الخبير في شؤون الاستخبارات والإرهاب والقانون في جيروزاليم بوست)؛ إذا استمر كريم خان في السير في طريق بنسودا ضد إسرائيل، فإن السؤال التالي هو ما مدى السرعة وإذا ما كان هناك أي تهديد للإسرائيليين باعتقالهم أو توجيه الاتهام إليهم؟ والجواب هو أن أمام إسرائيل سنوات، أو في أسوأ الحالات عدة أشهر، قبل أن يتعرض أي شخص للاعتقال. وفي حال حققت إسرائيل مع نفسها، فمن المتوقع أن تستغرق المحكمة الجنائية الدولية وقتاً طويلاً لتقرير ما إذا كان بإمكانها المضي قدماً ضد الجيش الإسرائيلي (٧٠).

.. لدى التدقيق في الاحتمالات المتعلقة بطريقة تصرف كريم خان مستقبلاً، يتبين وجود فترة ترقب إسرائيلية، يكتنفها الغموض بشأن الاستناد إلى قرار الجنائية الدولية للبدء بتنفيذ التحقيقات بملف الممارسات الإسرائيلية في فلسطين التي وضعتها المحكمة تحت ولايتها القضائية، وأنه قد يمر وقت طويل إلى حين فتح هذا الملف.. فكيف يمكن أن تجري الأمور؟.

آفاق

صار من المؤكد أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتزم التعاون مع التحقيق الدولي. وحسب جيلي كوهين المراسلة السياسية للقناة العامة الإسرائيلية ("كان ١١")، نقلاً عن مسؤولين في تل أبيب، تركّز الخطة الإسرائيلية الأولية على محورين؛ الأول، الضغط على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والموقعة على ميثاق روما، للتعاون مع إسرائيل وخوض "معركة بالإنابة" عن إسرائيل في مواجهة المحكمة المتعلقة. والمحور الثاني يتمثل بممارسة ضغوط قصوى على المدعي العام الجديد الذي انتخب للسنوات التسع المقبلة، البريطاني كريم خان، وذلك في محاولة لدفعه لإلغاء التحقيق أو التخفيف من صيغته منعا للإضرار بإسرائيل (٧١).

وفي حال إجراء التحقيق، ستتضمن المرحلة الأولى جمع الشهادات من ضحايا الجرائم المزعومين.. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل لن تسمح لممثلي المحكمة

بدخول أراضيها، لذلك سيتم جمع الأدلة في لاهاي أو دول أخرى. وسيطلب الادعاء بعد ذلك أدلة على إجراءات إطلاق النار وكيف يتم تنفيذها من قبل منظمات حقوق الإنسان والخبراء وربما من جنود سابقين في الجيش الإسرائيلي. وإلى أن يصل التحقيق إلى مرحلة أوامر الاعتقال، إن وجدت، يمكن أن تمر سنوات عدة. وأوامر الاعتقال هذه عادة ما يتم إصدارها سراً. ويطلب من الدول الأعضاء في المحكمة تنفيذها، وقد جمع جهاز الأمن الإسرائيلي بالفعل قائمة بمئات من كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين قد يجدون أنفسهم قيد التحقيق، وخاصة في صانعي القرار الحكوميين وكبار الأعضاء من الجيش الإسرائيلي^(٧٢).

وعلى ضوء حقيقة أن قرار بنسودا بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة يعدّ أحد أهم الأحداث في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ خطة فك الارتباط عام ٢٠٠٥، ووُصف بأنه "خيار نووي فلسطيني"، فمن المتوقع، حسب تخمينات إسرائيلية، أن يؤثر تحقيق محكمة لاهاي بشكل كبير على العلاقة الكاملة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ليس فقط في الأشهر المقبلة ولكن على الأرجح في السنوات المقبلة أيضاً. وسيضيف التحقيق توتراً إضافياً إلى العلاقة المشحونة بالفعل، وسيكون من الصعب جداً المضي قدماً في أي مبادرة لدفع عملية سياسية أو تدابير بناء الثقة^(٧٣).

وفي دراسة نشرتها توفاه لازاروف (ناشطة مدير التحرير في جيروزاليم بوست، وخبيرة في المستوطنات، والدبلوماسية وشؤون الإرهاب) (في ٤/٣/٢٠٢١)، بيّنت أن إسرائيل التي رفضت التعامل مباشرة مع المحكمة، وجدت طرقاً مبتكرة لضمان حصول المحكمة على المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك مذكرات قدمتها الدول الداعمة لإسرائيل إلى المحكمة، تضمنت الحجج التي كانت إسرائيل ستطرحها لولا ذلك. وقالت لازاروف: "إن احتمال رفع دعوى جرائم حرب ضد وزراء دفاع إسرائيليين ورؤساء أركان و/أو جنود إسرائيليين لمخالفات مزعومة في غزة تبدو دراماتيكية، وإنه خطر يمكن أن يشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل، لأن إسرائيل تعدّ عمل جيشها في غزة مسألة دفاع عن النفس، وهي قلقة من أن رفع دعاوى جرائم حرب لمثل هذا العمل العسكري من شأنه أن يقوض قدرة الجيش الإسرائيلي على الدفاع عن الدولة، التي تتعرض لتهديد مستمر على طول ثلاثة من حدودها الخمسة". وحسب لازاروف "إن أحد الأمور التي ستقيّمها المحكمة هو إذا ما كان لدى إسرائيل نظام قانوني محلي من شأنه التحقيق و/أو الفصل في مثل هذه القضايا. وبشأن غزة، أجرت إسرائيل بالفعل عشرات التحقيقات الأولية والتحقيقات الجنائية، وستؤثر هذه بشكل كبير في صالح إسرائيل، ويمكن أن تكون سبباً لخليفة بنسودا رفض دعاوى جرائم الحرب ضد إسرائيل فيما يتعلق بغزة.

وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن تتقدم قضية دعاوى جرائم الحرب ضد الفلسطينيين بسبب الهجمات الصاروخية ضد المدنيين، وتحديداً لأن النظام القانوني الفلسطيني سواء في غزة أم الضفة الغربية ليس له تاريخ في التعامل مع هذا الأمر". أما بشأن المستوطنات -باعتقاد لازاروف- " فيبدو شبح رفع قضية جرائم حرب ضد إسرائيل بسبب نشاط استيطاني في الضفة الغربية وبناء يهودي في القدس أقل إثارة، ولكن هذه القضية بالتحديد هي التي من المرجح أن تنتقل إلى المرحلة التالية، حيث أيدت المحاكم الإسرائيلية والحكومة شرعية النشاط الاستيطاني والبناء اليهودي في القدس الشرقية، لذلك هناك حجة قوية لتدخل المحكمة الجنائية الدولية في هذه القضية، وستنظر المحكمة فقط في النشاط الاستيطاني منذ ١٣/٦/٢٠١٤ (٧٤).

يضاف إلى هذا تعقيد آخر يتعلق بالمواجهات التي حدثت بين إسرائيل والفلسطينيين في أيار/ مايو ٢٠٢١، حيث حذرت المدعية العامة بنسودا (في ١٢/٥/٢٠٢١) من إمكانية التحقيق فيها، وقالت: "إن مكتبي سيواصل مراقبة التطورات على الأرض وسيأخذ في الحسبان أي مسألة تقع ضمن اختصاصه" (٧٥).

.. وهكذا بين استعراض ملامح الآفاق المتعلقة بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل، أن هناك تطورات ومفاجآت قد تظهر بخصوص سلوك المدعي الجديد كريم خان، واحتمال استغلال إسرائيل "مبدأ التكاملية" في عمل المحكمة، عبر افتعالها تحقيقات داخلية محدودة بسلوك بعض قادة جيشها، مع إبقاء موضوع المستوطنات في سياقه الخلفي.. وهنا تتمثل المهمة الملحة بقيام الفلسطينيين ومؤيديهم بفضح المراوغة الإسرائيلية.

خاتمة

لقد أثار قرار المحكمة الجنائية الدولية، بالولاية على فلسطين وبالتحقيق في جرائم الحرب التي حددتها، مخاوف لدى إسرائيل إزاء إمكانية فتح تحقيقات ضدها.. لكن من الناحية العملية تستبطن إسرائيل اطمئناناً بأنها ستبقى فوق القوانين والشرائع الدولية، وبأنها ستظل بعيدة عن المحاسبة، بفعل ما تمتلكه من قدرات على تجييش القوى على الساحة الدولية للدفاع عنها، لكونها تشكل الموقع المتقدم والذخيرة الاستراتيجية للولايات المتحدة والدول الغربية في المنطقة، وهو ما يتيح لها المراهنه بنجاح على إفلاتها من قبضة العدالة الدولية..

وعلى الجانب الآخر من المتراس، لا شك أنه بصدد قرار المحكمة الجنائية الدولية الجديدين، لمس الفلسطينيين، على الصعد الرسمية والعامه، أن المحكمة تجاوبت مع سعيهم إلى مساءلة إسرائيل، وأنهم وصلوا إلى "حالة دولية قانونية نوعية"

تجعلهم رقماً هاماً في حساباتها. وكان واضحاً أن قرارات المحكمة جاء كمحصلة لجهود متكاملين؛ أحدهما يتعلق بالسلوك القانوني والدبلوماسي للطرف الفلسطيني، والآخر يتعلق بالعمل المهني الذي قامت به المحكمة استناداً إلى الأصول المعتمدة فيها. وقد اتخذت إسرائيل موقفاً عدائياً حيال هذين الجهدين معاً. وإزاء التحدي المناهض للفلسطينيين، ثمة ما يحفزهم على مواصلة مسيرة عملهم النضالي الميداني، ومراعاة قدراتهم الخاصة والإسنادية، في مسيرة قد تمتد سنوات مديدة.. وهنا تبرز القوة التحالفية أو الداعمة للفلسطينيين، عربياً وإسلامياً ودولياً، كمركز استقطاب مفترض، لحصولهم على شبكة أمان استراتيجية، بمضامين سياسية ومالية وسواها، على مسار التطلع إلى تحقيق مشروعهم الوطني بمضامينه الشاملة.

مصادر البحث والإحالات المرجعية :

- (1) للتوسع حول المحكمة الجنائية الدولية، انظر تعريفها في موقع المحكمة.. الرابط:
<https://www.icc-cpi.int/about/how-the-court-works>
- (2) لقراءة البيان كاملاً، انظر: مكتب المدعي العام المحكمة الجنائية الدولية.. الرابط:
<https://www.icc-cpi.int/itemsDocuments/20191220-otp-statement-palestine-ara.pdf>
- (3) لقراءة النص الكامل للقرار.. الرابط:
ICC Pre-Trial Chamber I issues its decision on the Prosecutor's request related to territorial jurisdiction over Palestine, ICC-CPI-202100205-PR1566, Press Release : 5 February 2021
<https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1566>
- (4) توبي سترلينج، المحكمة الجنائية الدولية تقول إن لها ولاية قضائية على الأراضي الفلسطينية، (موقع SWI swissinfo.ch) 2021/2/6.. رابط مختصر:
<https://bit.ly/3a2z7GQ>
- (5) تقرير.. سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة ينتقد بشدة محكمة لاهاي: "قرار مشوه ومعاد للسامية"، معرف 2021/2/6
شغرير إسرائيل بأרה"ب ببيكورت حريפה על בית הדין בהאג: "החלטתו מעוותת ואנטישמית"
- <https://www.maariv.co.il/news/world/Article-820101>
- (6) بيان صادر عن المجلس الوزاري لشؤون الأمن القومي (الكابينيت السياسي والأمني)، موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية 2021/2/7..
הודעת ועדת השרים לענייני ביטחון לאומי (הקבינט המדיני-ביטחוני)
- https://www.gov.il/he/departments/news/spoke_cabinet070221
- (7) جودي ميلتس، وافقت المحكمة في لاهاي على فتح تحقيق ضد إسرائيل وحماس للاشتباه في ارتكابهما جرائم حرب ، هآرتس 2021/2/5..
ג'ודי מלץ, בית הדין בהאג אישר לפתוח בחקירה נגד ישראל וحمאס בחשד לפשעי מלחמה.
- <https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9515668>
- (8) داني زاكين، قرار محكمة لاهاي تأثر بشكل مباشر بانتخاب الرئيس الأمريكي بايدن، موقع غلوبس 2021/2/6..
דני זקן, "החלטת בית הדין בהאג הושפעה ישירות מבחירתו של נשיא ארה"ב ביידן"
- <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001359741>

(9) تقرير.. دولة إسرائيل ترفض قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن اختصاص مناقشة الملف الفلسطيني، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية 2021/2/5..

מדינת ישראל דוחה את החלטת בית הדין הפלילי הבינלאומי בדבר סמכות השיפוט לדון בתיק הפלסטיני, משרד החוץ

https://www.gov.il/he/departments/news/fm_gabi_ashkenazi_on_the_decision_by_the_icc

(10) דאני זאקין, قرار محكمة لاهاي تأثر بشكل مباشر بانتخاب الرئيس الأمريكي بايدن..
מ ס ז

(11) إيتمار أيخنر، محكمة لاهاي ترد على نتניהو: "قرار التحقيق مع إسرائيل ليس قراراً سياسياً، ידיעות أحرונوت 2021/2/16
איתמר אייכנר, בית הדין בהאג עונה לנתניהו: "ההחלטה לחקור את ישראל לא פוליטית"

<https://www.ynet.co.il/news/article/B1vSMLOZO#autoplay>

(12) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل من قفص الاتهام،
ماكور ريشون 2021/2/7..

הודיה כריש חזוני, יש חשיבות גדולה לכך שישראל תקום מספסל הנאשמים, מקור ראשון

<https://www.makorrishon.co.il/news/311563/>

(13) يوآف ليمور، المحكمة في لاهاي تساعد الارهاب، يسرائيل هيوم 2021/2/7
יואב לימור, ביה"ד בהאג מסייע לטרור

<https://www.israelhayom.co.il/opinion/848473>

(14) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل.. م س ذ
(15) ليلاخ شوفال ويائير ألتمان، تحذير لاهاي: عين الجيش الإسرائيلي منسقاً لجبهة
النضال في المحكمة، يسرائيل هيوم 2021/2/8

לילך שובל ויאיר אלטמן, כוננות האג: צה"ל מינה פרויקטור לחזית המאבק בבית הדין

<https://www.israelhayom.co.il/article/848471>

(16) يوآف ليمور، المحكمة في لاهاي تساعد الإرهاب.. م س ذ

(17) إيتمار أيخنر، على طريق التحقيق في "جرائم الحرب" ضد إسرائيل، ידיעות
أحرונوت 2021/2/6

איתמר אייכנר, בדרך לחקירת "פשעי מלחמה" נגד ישראל? ההחלטה ומשמעותה

<https://www.ynet.co.il/news/article/SJDqCGogu>

(18) المصدر السابق

(19) إيتان جلوبوع، مناشدة لنزع الشرعية بمساعدة الولايات المتحدة، والا حدشوت
2021/2/7

איתן גלבווע, ערעור על הלגיטימיות בסיוע ארה"ב

<https://news.walla.co.il/item/3416418>

(20) דאניאל דולב, سحب قضاة لاهاي بطاقة صفراء، لكن الطريق إلى المحاكمة لا يزال طويلاً، والا حدشوت 2021/2/6

דניאל דולב, שופטי האג שלפו כרטיס צהוב, אך הדרך להעמדה לדין עדיין ארוכה

<https://news.walla.co.il/item/3416313>

(21) בנינא شربيط باروخ، ضوء أخضر لفتح تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية بخصوص إسرائيل، مباط عال= نظرة عليا، 1436ع، معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب 2021/2/5

פנינה שרביט ברוך, אור ירוק לפתיחת חקירה בבית הדין הפלילי הבינלאומי ביחס לישראל, מבט על, גיליון 1436, 8 בפברואר 2021

<https://www.inss.org.il/he/publication/icc-decision>

(22) حجابي سيغال، يجب على إسرائيل أن تلوم فقهاء لاهاي على خطئهم، ماكور ريشون 2021/2/11

חגי סגל, ישראל מוכרחה להעמיד את משפטני האג על טעותם

<https://www.makorrishon.co.il/opinion/313811/>

(23) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل.. م س ذ

(24) باراك رافيد، الولايات المتحدة: نعارض قرار محكمة لاهاي بشأن إسرائيل، والا حدشوت 2021/2/5

ברק רביד, ארה"ב: מתנגדים להחלטת בית הדין בהאג בעניין ישראל;

<https://news.walla.co.il/item/3416316>

(25) هوديا كريش حزوني، هناك أهمية كبيرة لأن تنهض إسرائيل.. م س ذ

(26) ميخائيل سفارد، هدف إسرائيل هو تصفية المحكمة الأولى التي شكلتها الإنسانية، هآرتس 2021/2/8

מיכאל ספרד, מטרת ישראל: חיסול בית הדין הראשון שהקימה האנושות

<https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9518627>

(27) تقرير.. بيان المدعي بنسودا بشأن فتح تحقيق جنائي ضد إسرائيل، يسرائيل هيوم 2021/2/5

הודעתה של התובעת בנסודה על פתיחת חקירה פלילית נגד ישראל, מערכת ישראל היום

<https://www.israelhayom.co.il/article/847929>

(28) جدعون ليفي، لاهاي سعيدة، هآرتس 2021/2/7

גדעון לוי, האג שמח

<https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9517244>

(29) عميرة هاس، هؤلاء هم الأشخاص الذين يجب أن يصلوا إلى لاهاي،
هآرتس 2021/2/15.

עמירה הס، אלה האנשים שבאמת צריכים להגיע להאג

<https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.9540379>

(30) حجابي سيغال، يجب على إسرائيل أن تلوم فقهاء لاهاي.. م س ذ.

(31) باراك رافيد، إسرائيل إلى دول العالم: إرسال "رسالة سرية" للمدعي العام في لاهاي
ضد التحقيق، والا حدشوت 2021/2/7

ברק רביד، ישראל למדינות בעולם: העבירו "מסר דיסקרטי" לתובעת בהאג נגד החקירה

<https://news.walla.co.il/item/3416632>

(32) لاهاف هاركوف، الحكومة قد تفكر في العقوبات على قادة السلطة الفلسطينية بشأن
قضية الجنائية الدولية، جيروز اليم بوست 2021/2/13

Lahav Harkov , Gov't may weigh sanctions on PA leaders over ICC
case

<https://www.jpost.com/israel-news/govt-may-weigh-sanctions-on-pa-leaders-over-icc-case-658870>

(33) أرئيل كهانا، قانون يمتص لاهاي: خطة لوقف التعاون مع المحكمة، يسرائيل هيوم
2021/2/17

אריאל כהנא، "חוק בולם האג": התוכנית לעצירת השת"פ עם בית הדין

<https://www.israelhayom.co.il/article/852103>

(34) بنينا شربيط باروخ، ضوء أخضر لفتح تحقيق.. م س ذ

(35) آفي بال، الرد على لاهاي : ضغط سياسي دولي، يسرائيل هيوم 2021/2/7

פרופ' אבי בל, התשובה להאג: לחץ פוליטי בינלאומי

<https://www.israelhayom.co.il/article/848103>

(36) ألون بنكاس، قرار محكمة لاهاي إشكالي، لكن يجب عدم المبالغة بأهميته الفورية،
هآرتس 2021/2/7

אלון פנקס, החלטת בית הדין בהאג בעייתית, אבל לא צריך להפריז בחשיבותה
המיידית

<https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9517077>

(37) إيتان جلبوع، مناشدة لنزع الشرعية بمساعدة الولايات المتحدة.. والا حدشوت
2021/2/7

איתן גלבוע, ערעור על הלגיטימיות בסיוע ארה"ב..

<https://news.walla.co.il/item/3416418>

(38) حجابي سيغال، يجب على إسرائيل أن تلوم فقهاء لاهاي.. م س ذ

(39) يهودا يفرح، الثمن الشخصي والاستيطاني: الردود الإسرائيلية الجديرة بتحقيق
لاهاي، ماكور ريشون 2021/2/11

יהודה יפרח, מחיר אישי והתיישבותי: התגובות הישראליות הראויות לחקירת האג
<https://www.makorrishon.co.il/opinion/313573/>

(40) مقاطع من القرار.. للاطلاع على النص الكامل، أنظر:

Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, respecting an investigation of the Situation in Palestine, Statement : 3 March 2021

<https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=210303-prosecutor-statement-investigation-palestine>

(41) تقرير، إسرائيل تستلم رسالة رسمية من المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب، موقع تايمز أوف إسرائيل (timesofisrael) 2021/3/18 - رابط مختصر:

<https://bit.ly/3hRizpN>

(42) إيتמר أيخנר وطوفا תסימוקי، متى سيفتح التحقيق في لاهاي، ومن سيكون في مرمى النيران؟، موقع ידיעות أحرونות 2021/3/4

איתמר אייכנר וטובה צימוקי, מתי תיפתח החקירה בהאג - ומי נמצא על הכוונת?

<https://www.ynet.co.il/news/article/r1liKu6f00>

(43) إيتמר أيخנר، إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة المساعدة أمام المحكمة في لاهاي، موقع ידיעות أحرونות 2021/3/3

איתמר אייכנר, ישראל ביקשה מארה"ב עזרה מול בית הדין בהאג

<https://www.ynet.co.il/news/article/HJ2QWI6MO>

(44) باراك رافيد، في لاهاي قاموا بتنشيط "الخيار النووي" الفلسطيني الذي سيؤثر دراماتيكيًا على الصراع، موقع والا حدشوت 2021/3/3

ברק רביד, בהאג הפעילו את "האופציה הגרעינית" הפלסטינית שתשפיע דרמטית על הסכסוך

<https://news.walla.co.il/item/3421617>

(45)

Lahav Harkov, Israel vows to fight ICC's 'perversion of justice' of war crimes charge, jpost 5/3/2021.

<https://www.jpost.com/israel-news/netanyahu-we-will-fight-iccs-perversion-of-justice-660965>

(46) تقرير، رئيس الوزراء نتניהو يجري مباحثات حول السياسة الإسرائيلية بخصوص إعلان المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية 2021/4/8

ראש הממשלה נתניהו קיים דיונים בנושא המדיניות הישראלית בנוגע להודעת בית הדין הבינלאומי בהאג

https://www.gov.il/heb/departments/news/spoke_court080421

(47) تقرير، نتنياهو: تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب هو معاداة خالصة للسامية، جيروزايم بوست 2021/3/4

Netanyahu: ICC war crimes probe is 'pure antisemitism'
<https://www.jpost.com/breaking-news/netanyahu-icc-war-crimes-probe-is-pure-antisemitism-660836>

(48) إيتمار أيجنر وطوفا تسيموكي، في إسرائيل يعتقدون أنه لم تكن هناك جرائم حرب، لكنهم يستعدون لتوفير الحماية لكل مواطن، يديعوت أحرونوت 2021/3/3
أיתמר אייכנר וטובה צימוקי، בישראל סבורים שלא היו פשעי מלחמה, אך נערכים לספק הגנה לכל אזרח

<https://www.ynet.co.il/news/article/1QHZOMO18>

(49) المصد السابق ذاته
(50) تقرير، رئيس الأركان يهاجم المحكمة الدولية: "تجاوز للخط الأحمر، ترعى جريمة ضد الجنود"، القناة 12 - 21/3/2021 - N12
הרמטכ"ל תוקף את בית הדין הבינלאומי: "קו אדום נחצה, נותנים חסות לפשע נגד חיילים"

https://www.mako.co.il/news-military/2021_q1/Article-098242ed7e55871027.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=173113844
(51) عاموس هرتيل، الجيش حقق أهدافه في العملية. النصر قصة أخرى، هآرتس 2021/5/21

עמוס הראל, הצבא השיג את מטרתו במבצע. ניצחון זה כבר סיפור אחר
<https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium.HIGHLIGHT-1.9829327>

(52) درور إيدار: قرار المدعي في لاهاي يقوض شرعية المحكمة، إسرائيل هيووم 2021/3/4
דרור אידר, החלטת התובעת בהאג פוגעת בלגיטימציה של בית הדין

<https://www.israelhayom.co.il/article/857595>
(53) تقرير، نتنياهو: تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب هو معاداة خالصة للسامية.. م س ذ

(54) شيريت أبيطان كوهين، المحكمة الجنائية في لاهاي ستفتح تحقيقاً ضد إسرائيل للاشتباه بارتكابها جرائم حرب، موقع غلوبس 2021/3/3
שירית אביטן כהן, בית הדין הפלילי בהאג יפתח בחקירה נגד ישראל בחשד לביצוע פשעי מלחמה.

<https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001362824>
(55) يائير التمان، هوروفيتش: "كان هناك مجال لقرار التحقيق مع إسرائيل"، إسرائيل هيووم 2021/3/6

יאיר אלטמן, הורוביץ: "היה מקום להחלטה לחקור את ישראל"

<https://www.israelhayom.co.il/article/858275>

(56) יאיר אלטמן, جيش القضاء الإسرائيلي: يستعدون للمعركة في لاهاي، إسرائيل
هيو 2021/3/4

יאיר אלטמן, צבא המשפט לישראל: נערכים לקרב בהאג

<https://www.israelhayom.co.il/article/858019>

(57) إيتمار أيخنر وطوفا تسيמוקי، متى سيفتح التحقيق في لاهاي.. م س ذ
(58) يانيف كوبوفيتش، إسرائيل الرسمية لن تتعاون مع لاهاي، لكنها ستعرض موقفها من
خلال وسطاء، هآرتس 2021/4/25

יניב קובוביץ, ישראל הרשמית לא משתפת פעולה עם האג, אך מציגה את עמדתה
באמצעות מתווכים

<https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9735617>

(59) طوفا تسيموקי، قبة حديدية قضائية، ידיעות أحرونوت 2021/3/4

טובה צימוקי, כיפת ברזל משפטית

<https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5894149,00.html>

(60) يانيف كوبوفيتش، إسرائيل الرسمية لن تتعاون مع لاهاي.. م س ذ
(61) نير حسون، نحو 180 عالما ومفكراً من إسرائيل توجهوا إلى لاهاي: لا تصدقوا
السلطات فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم الحرب، هآرتس 2021/5/6
ניר חסון, כ-180 מדענים ואנשי רוח מישראל פנו להאג: אל תאמינו לרשויות בנוגע
לחקר פשעי מלחמה

<https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9779286>

(62) محمود مجادلة، إسرائيل تهدد السلطة الفلسطينية: تعاونكم مع الجناية الدولية
سيضرّكم، موقع عرب 48 - 2021/3/3 (www.arab48.com) - رابط مختصر:
<https://bit.ly/34hBNgf>

(63) יוני בן מנחם, إسرائيل تستعد لمواجهة المحكمة في لاهاي، موقع نيوز ون
2021/3/22

יוני בן-מנחם, ישראל נערכת להתמודדות מול בית הדין בהאג

<https://www.news1.co.il/Archive/0026-D-147091-00.html>

(64) عميحي شتاين، من سيكون المدعي العام في لاهاي؟، موقع هيئة الإذاعة الإسرائيلية
العام (كان) 2021/2/8

עמיחי שטיין, המועמד של ישראל או הפרקליט שייצג את הפלסטינים - מי יהיה
התובע הראשי של האג?

<https://www.kan.org.il/item/?itemid=99913>

(65) كيرن بتسلئيل، انتخاب مدع عام جديد في المحكمة الجنائية: سيقدر ما إذا كان سيحقق
مع إسرائيل، القناة الثانية عشرة N12 - 2021/2/13 .. رابط مختصر:

<https://bit.ly/3psrbmN>

קרן בצלאל, תובע חדש נבחר לבית הדין הפלילי בהאג: יכריע אם לחקור את ישראל

(66) نيطع بار، انتهت حقبة بنسودا: الأمم المتحدة اختارت مدّعياً جديداً للمحكمة الدولية،
يسرائيل هيووم 2021/2/13

נטע בר، תם עידן בנסודה: האו"ם בחר תובע חדש לבית הדין הבינלאומי

<https://www.israelhayom.co.il/article/850309>

(67) هوديا كريش حزوني، هل تعيين المدعي الجديد في المحكمة الجنائية الدولية يساعد
إسرائيل؟ ماكور ريشون 2021/2/14

הודיה כריש חזוני، האם מינוי התובע החדש לבית הדין הבינלאומי יעזור לישראל?

<https://www.makorrishon.co.il/international/314103/>

(68) إيتمار أيجنر وطوفا تسيموكي، متى سيفتح التحقيق في لاهاي.. م س ذ

(69) إيتمار أيجنر، إسرائيل طلبت من الولايات المتحدة المساعدة .. م س ذ

(70)

Yonah Jeremy Bob. ICC is probing Israelis for war crimes: What happens now? Jpost 3/3/2021

<https://www..com/israel-news/icc-is-probing-israelis-for-war-crimes-what-happens-now-analysis-660859>

(71) محمود مجادلة، إسرائيل تهدد السلطة الفلسطينية.. م س ذ

(72) جودي ميلتس وجاكي حوري، محكمة لاهاي أعلنت رسمياً: فتح تحقيق في جرائم
حرب في المناطق، هارتس 2021/3/3

ג'ודי מלץ וג'קי חורי، בית הדין בהאג הודיע רשמית: נפתח בחקירת פשעי מלחמה
בשטחים

<https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9586289>

(73) باراك رافيد، في لاهاي قاموا بتنشيط "الخيار النووي" الفلسطيني الذي سيؤثر
دراماتيكياً على الصراع، موقع والا حدشوت 2021/3/3

ברק רביד، בהאג הפעילו את "האופציה הגרעינית" הפלסטינית שתשפיע דרמטית על
הסכסוך

<https://news.walla.co.il/item/3421617>

(74)

Tovah Lazaroff, Five key points on Israel's latest ICC war crimes clash – analysis.. What can Israel expect in the next round of its battle to stay out of The Hague?. Jpost 4/3/ 2021 .

<https://www.jpost.com/israel-news/five-key-points-on-israels-latest-icc-war-crimes-clash-analysis-661020>

(75) رينا باسيست، المواجهة بين إسرائيل وحماس تنتقل إلى الحلبة الدبلوماسية، موقع
المونيتور 2021/5/13

Rina Bassist, Israel, Hamas confrontation spills into diplomatic arena,
al-monitor May 13, 2021

<https://www.al-monitor.com/originals/2021/05/israel-hamas-confrontation-spills-diplomatic-arena>